الأمم المتحدة

S/2000/801**

مجلس الأمن

Distr.: General
21 August 2000
Arabic
Original: English

رسالة مؤرخة ١٤ آب/أغسطس ٢٠٠٠، موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من القائم بالأعمال المؤقت للبعثة الدائمة ليوغوسلافيا لدى الأمم المتحدة

تلقيت تعليمات من حكومتي بأن أُقدم نيابة عنها أشد احتجاج، وبأن أطلب عقد جلسة عاجلة لمجلس الأمن، بشأن الهجوم المسلح، الذي شنته القوة الأمنية الدولية في كوسوفو على مؤسسة ''تريبكا'' المساهمة، واستيلائها عليها بالقوة.

ففي ليلة ١٣/١٤ آب/أغسطس ٢٠٠٠، شنَّت قوات ضخمة، تابعة للقوة الأمنية الدولية في كوسوفو، هجوما وحشيا، من غير استفزاز، على ''تريبكا'' قرب كوسوفسكا ميتروفيكا واحتلتها. وبهذا تكون القوة الأمنية الدولية في كوسوفو بقيامها بهذا العمل، قد انتهكت ولايتها وقرار مجلس الأمن ١٢٤٤ (١٩٩٩) المؤرخ ١٠ حزيران/يونيه ١٩٩٩ أشد انتهاك صارخ حتى الآن.

وقد استخدمت القوة الأمنية الدولية في كوسوفو القوة المسلحة ضد موظفي وإدارة تريبكا المسالمين، وضد ممثلي الدولة الرسميين، فضلا عن السكان الصرب المسالمين في ذلك الجزء من الإقليم. ورغم أن المهمة الأساسية للقوة الأمنية الدولية في كوسوفو وبعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، بموجب قرار مجلس الأمن ١٢٤٤ (١٩٩٩)، هي ضمان أمن أشخاص السكان وضمان أمن ممتلكاتهم وتوفير بيئة آمنة في الإقليم، فإنهما، بالقيام بهذا الهجوم، قد وقفا علنا أمام أعين العالم أجمع إلى جانب الانفصاليين والإرهابيين الألبان.

ويشكل الهجوم على ''تريبكا'' واحتلالها من قبل القوة الأمنية الدولية في كوسوفو أفظع انتهاك لولايتها ولأحكام قرار مجلس الأمن ١٢٤٤ (١٩٩٩) حتى الآن. وهذه حالة فريدة تقوم فيها قوات، تتصرف بموجب ولاية من الأمم المتحدة، بعمل واسع النطاق ضد سكان مسالمين من أجل حمايتهم أرسلت الأمم المتحدة هذه القوات وقبلت بها حكومة بلدي. وتبدو أهداف عرض القوة المسلحة للقوة الأمنية الدولية في كوسوفو جلية واضحة،

** أعيد إصدارها للمرة الثانية لأسباب فنية.

220800 220800 00-61500 (A)
0061500

ألا وهي تخويف السكان الصرب وإخراجهم، ومواصلة التطهير العرقي للصرب وللسكان الآخرين غير الألبان، والاستيلاء غير القانوني على ''تريبكا'' وعلى الموارد الاقتصادية والطبيعية الوطنية.

وحرص برنارد كوشنر المزعوم على حماية البيئة هو محاولة أخرى سافرة ومكشوفة لخداع الرأي العام العالمي ومجلس الأمن، إنها محاولة تؤكد أن إجراءات القوة الأمنية الدولية في كوسوفو لا أساس لها البتة وإنها تمثل أشد وأوقح انتهاك لقرارات مجلس الأمن ولقواعد القانون الدولي عموما. ومن وراء الخداع، يقف المسؤولون عن شن العدوان على بلدي في العام الماضي، والمسؤولون عن إزهاق أرواح الآلاف من الناس، والمسؤولون عن الكارثة الإنسانية والاقتصادية والبيئية، فضلا عن تصعيد الإرهاب والانفصال في جنوب شرق أوروبا وفي أرجاء أخرى من العالم. إنهم أولئك الذين ألقوا أكثر من ٣٠ ٠٠٠ قنبلة تحوي اليورانيوم المستنفد فوق عموم كوسوفو وميتوهيا خلال القصف الجوي؛ الذي دام ثلاثة أشهر، والذي لا يمكن التكهن بعواقبه.

وإجراءات القوة الأمنية الدولية في كوسوفو وبعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو إجراءات غير مسبوقة كما أنها تشكل محاولة لاستغلال مجلس الأمن والتلاعب به. إنها ضربة لحرمة حقوق الملكية ومحاولة للاستيلاء على الأصول الطبيعية والاقتصادية لبلد ذي سيادة، بصورة غير شرعية وبالقوة.

وإذ تضع حكومة جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية في الاعتبار خطورة الحالة والعواقب التي قد تنشأ عن تلك الإجراءات، فإنها تطالب مجلس الأمن بقوة بأن يدين عملية الاستيلاء على ''تريبكا'' وبأن يُصدر قرارا بإعادة الحالة إلى سابق عهدها، لتمكين ''تريبكا'' وموظفيها من مواصلة عملهما المعتاد. وتود حكومة جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية أن تبين أنها لن تعترف بعواقب هذا العمل العنيف ولا بالحالة التي نشأت عن الإجراءات التي قامت بها القوة الأمنية الدولية في كوسوفو وبعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو.

وإلى جانب الإجراءات المسلحة ضد ''تريبكا''، قامت القوة الأمنية الدولية في كوسوفو بغارات تخريبية على الجهازين الوحيدين الباقيين العاملين باللغة الصربية في كوسوفو وميتوهيا، ألا وهما إذاعة ''إس'' في زيفاشان وصحيفة جدينتسفو في بريشتينا. فقد حُطمت ودمرت مكاتبهما ومعداتهما، فيما استخدمت القوة الغاشمة ضد الصحفيين وغيرهم من الموظفين. ويشكل القمع التخريبي لأجهزة الإعلام العاملة باللغة الصربية باستخدام القوة العسكرية المسلحة عملا لا سابق له، وجزءا من التواطؤ الموسَّع ما بين القوة الأمنية الدولية

في كوسوفو وبعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو وبين الانفصاليين والإرهابيين الألبان لتطبيق مفهوم التطهير العرقي.

وما تقدم ذكره يؤكد بوضوح أن النشاط العام للقوة الأمنية الدولية في كوسوفو ولبعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو إنما يخدم أهدافا تتنافى كليا مع قرار مجلس الأمن ١٢٤٤ (١٩٩٩) وتفضي إلى زيادة الحالة سوءا، بما يترتب على ذلك من عواقب لا يمكن التكهن بها. وعليه تأمل حكومة جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية أن يتخذ مجلس الأمن، دون مزيد من الإبطاء، تدابير محددة وفعالة للقيام بصورة نهائية بضبط أنشطة ممثليه وبإنهاء سياسة الأمر الواقع، التي يتبعونها، والتي تهدد السلم والاستقرار في المنطقة. وبهذه الطريقة وحدها فقط سيكون في الإمكان وقف تزايد ضعف سلطة الأمم المتحدة، وتمهيد السبيل لحل سياسي سلمي، على نحو ما هو منصوص عليه في قرار مجلس الأمن ١٢٤٤ (١٩٩٩).

وأكون ممتنا لتفضلكم بالإيعاز بتعميم هذه الرسالة بصفتها وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) فلاديسلاف يوفانوفيتش
القائم بالأعمال المؤقت